مجلـــة آفاق للدراسات الإنسانية والتطبيقية كلية الآداب والعلوم الإبيار- جامعة بنغازي
Afaq Journal for Human and Applied Studies Faculty of Arts and Sciences ALAbyar University of Benghazi
ISSUE 3 March 2025 16 رمضان 1446 العـــدد: الثالث مـــارس 2025

تحليل جغرافي للصناعات الزراعية الليبية للفترة 1970-2004

د. عثمان المهيدي ميكائيل[1]
1.أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة طبرق

تاريخ الاستلام: 15/08/2024 | تاريخ القبول: 12/09/2024 | تاريخ النشر: 16/03/2025 | DOI: https://doi.org/10.37376/ajhas.vi3.7232

الملخص:

تتناول الدراسة تحليلا جغرافيا للصناعات الزراعية الليبية للفترة 1970-2004، ولا شك أن الزراعة تسهم في التطور الصناعي ورفع الدخل الفردي للسكان، فهي تؤدي دوراً استراتيجيا مهما في تحقيق الأمن الغذائي لمختلف شعوب العالم؛ لذا أولت جميع شعوب الأرض اهتماما خاصاً بها، وتعد الدولة الليبية واحدة من الدول التي تتطلع إلى التنمية الشاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في البلدة، ومنها الزراعة التي حظيت فيها باهتمام خاص.

وهدفت الدراسة إلى تحقيق استراتيجية التنمية للصناعات الزراعية تمحورت في المجالات الآتية: زيادة الإنتاج الزراعي بما يكفل تحقيق أقصى معدلات الإنتاج من السلع الزراعية والغذائية للوصول إلى الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، ورفع مستوى القدرة الإنتاجية للأيدي العاملة ورأس المال والأراضي الزراعية بهدف تحقيق زيادة في دخل المزارعين، وربط الإنتاج الزراعي بالصناعة بما يكفل تحقيق قدر أكبر من التكامل بين القطاعين؛ وذلك من خلال توسيع قاعدة إنتاج المواد الأولية الزراعية من جهة، وزيادة الإنتاج المحلي من المنتجات الصناعية اللازمة للقطاع الزراعي من جهة أخرى.

geographical analysis of the Libyan agricultural industries for the period 1970-2004

Dr.Othman AL-Mahdi Mikael [1]
1-Associate Professor, University of Tobruk,Faculty of Arts,Department of Geography

Abstract:

The study deals with a geographical analysis of the Libyan agricultural industries for the period 1970-2004. There is no doubt that agriculture contributes to industrial development and raising the per capita income of the population. It plays an important strategic role in achieving food security for the various peoples of the world. Therefore, all the peoples of the earth have paid special attention to it. The Libyan Jamahiriya is one of the countries that aspire to comprehensive development in various economic and social sectors in the country, including agriculture, which has received special attention.

The study aimed to achieve a development strategy for agricultural industries that focused on the following areas: Increasing agricultural production to ensure achieving the highest production rates of agricultural and food commodities to achieve self-sufficiency and food security and reduce dependence on imports. Raising the level of productive capacity of labor, capital and agricultural land with the aim of achieving an increase in farmers' income. Linking agricultural production with industry to ensure greater integration between the two sectors, by expanding the production base of agricultural raw materials on the one hand, and increasing local production of industrial products to meet the crisis for the agricultural sector on the other hand

Copyright©2024 University of Benghazi.
This.open.Access.article.is Distributed under a CC BY-NC-ND 4.0 licens

Scan QR & Read Article Online.

المقدمة:

تؤدي الزراعة دوراً كبيراً ومتميزاً في التنمية الاقتصادية الشاملة، فقد أسهمت طوال التأريخ منذ القدم في وإقامة الحضارات المختلفة تطويرها (التي قامت أغلبها على ضفاف الأنهار للاستفادة من مياهها للزراعة وتربية الحيوان والنقل)(النمري،1999،ص4)، وما زالت الزراعة تسهم في عصرنا الحاضر في تطوير البلدان النامية والمتقدمة أيضا، كما للزراعة أهمية كبرى في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص إلى الأمام، فهي تعد مصدراً للدخل لغالبية سكان هذه البلدان، وتستقطب أكبر عدد من العمالة فيها، وتوفر لهم السلع الضرورية من الغذاء والكساء والدواء، كما أن أهمية الزراعة تأتي من أهمية الصناعة نفسها؛ فهي تحتاج إلى استخدام الآلات والأدوات الزراعية والأسمدة المصنعة وكثيراً ما تتوسع الصناعات من أجل تلبية الاحتياجات الزراعية، وتتنوع نظراً لتنوع مواد الخام الزراعية (فالزراعة سوق استهلاكية كبيرة للمنتجات الصناعية من المكائن والآلات والأسمدة الكيماوية والمبيدات لمكافحة الآفات الزراعية، ومعدات إنشاء السدود والخزانات وقنوات الري والمحركات الكهربائية في قطاع الزراعة)(مهدي،1985،ص17)، في الوقت الذي تحتاج الصناعة إلى المنتجات الأولية الزراعية التي تتطلبها الصناعة، كالصناعات الغذائية، وصناعة الغزل والنسيج، وصناعة الأثاث الخشبي والأعشاب الطبية والأدوية ..الخ، فجميعها تقوم على مدخلات ومواد خام زراعية، كما أن زيادة الإنتاج الزراعي باستخدام التقنيات الصناعية الحديثة تؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للعاملين في القطاع الزراعي(الساكنين في القرى والأرياف) وبالتالي تقليل الهوة الحضارية بين الريف والمدينة وخاصة في البلدان النامية، فضلاً عن تقليل الهجرة السكانية من القرى والأرياف إلى المدن وخاصة في البلدان النامية، وانخفاض نسبة البطالة في المدن، ومن ثم انخفاض نسبة الحوادث الجرائم الاجتماعية في المدن، وزيادة تمسك المزارعين بأراضيهم، وزيادة إنتاجية الفدان الواحد من الأرض الزراعية، كما يؤدي إلى زيادة طلب المزارعين للمنتجات الصناعية، ومن ثم إلى التطور الصناعي أيضاً (دورة التطور الزراعي والصناعي)، كما أن الصناعة تضيف إلى الطلب على السلع التي تنتجها الزراعة وتمتص فائض العمل الذي قد يرفع الإنتاجية في الزراعة (القضاء على البطالة المقنعة)، في الوقت الذي تقوم الزراعة بتقديم منفذ للأنفاق على السلع الصناعية من خلال ارتفاع الدخل الحقيقي للسكان، ومن ثم تضيف عاملا للتنمية الاقتصادية الشاملة من خلال تحرير الموارد، إذا كانت الإنتاجية ترتفع بدرجة أسرع من الطلب على السلع والموارد التي تتحول من الزراعة إلى الصناعة، قد تكون عمل أو رأسمال أو كلاهما معاً؛ لذا تعد الزراعة تكملة للصناعة وتفاعل بعضهما مع بعض يؤدي إلى التنمية الاقتصادية في جميع مجالات الحياة؛ لذا أولت دول العالم المختلفة اهتماما خاصاً بالتنمية الزراعية؛ (لأنها تعد شرطاً ضرورياً لنجاح عملية التنمية الشاملة، وحجر الأساس في بناء اقتصاد وطني قوي)(أبو سنينة،1993). ففي الوقت الذي تسهم فيه الزراعة في التطور الصناعي ورفع الدخل الفردي للسكان، هي تؤدي دوراً استراتيجيا مهما في تحقيق الأمن الغذائي لمختلف شعوب العالم؛ لذا أولت جميع شعوب الأرض اهتماما خاصاً بها، وتعد الدولة الليبية واحدة من الدول التي تتطلع إلى التنمية الشاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في البلدة، ومنها الزراعة التي حظيت فيها باهتمام خاص.

ثانياً: استراتيجية تنمية الصناعات الزراعية الليبية:

استراتيجية التنمية للصناعات الزراعية تمحورت في المجالات الآتية: (أبو سنينة،1993)

1- زيادة الإنتاج الزراعي بما يكفل تحقيق أقصى معدلات الإنتاج من السلع الزراعية والغذائية للوصول إلى الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

2- رفع مستوى القدرة الإنتاجية للأيدي العاملة ورأس المال والأراضي الزراعية بهدف تحقيق زيادة في دخل المزارعين.
3- ربط الإنتاج الزراعي بالصناعة بما يكفل تحقيق قدر أكبر من التكامل بين القطاعين، وذلك من خلال توسيع قاعدة إنتاج المواد الأولية الزراعية من جهة، وزيادة الإنتاج المحلي من المنتجات الصناعية للأزمة للقطاع الزراعي من جهة أخرى.

ولتحقيق الأهداف المذكورة خصصت الدولة الليبية 16% من ميزانية التحول الاقتصادي والاجتماعي للبلد خلال 30 سنة الماضية لتنمية القطاع الزراعي(الزنى،2002) (قدرت بحوالي 6.8. مليار دينار ليبي للفترة من 1972 -2002 م)، كما قدر ما خصص للتنمية الزراعية للفترة من 1962(أول خطة تنموية شاملة في البلد) لغاية 2002، حوالي 14.2% من إجمالي مخصصات التنمية الشاملة في البلد (النشرة الاقتصادية، 2006م، ص33) (أي حوالي 7.66 مليار دينار)، وبذلك احتل القطاع الزراعي المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي في عمليات التنمية الشاملة، وقد ركزت الخطط التنموية على تنشيط القطاع الزراعي للاستفادة من منتجاته في تزويد الصناعات التمويلية - وخاصة الغذائية منها- بما تحتاجها من المواد الأولية الداخلة في صنعها.

كما أن التطور الصناعي - الذي شهدته ليبيا بشكل خاص والعالم بشكل عام خلال العقود الثلاثة الأخيرة - أدى إلى حدوث تغيرات كبيرة في بنية الصناعات التحويلية وخاصة الغذائية، الأمر الذي مكنها من استعمال أحدث ما أنتجته الصناعات الهندسية والإلكترونية والكيميائية، وأسهم هذا التطور بشكل وافر في رفع كفاءة الصناعات وفي إنتاج سلع أكثر مكانة وأمانة وسلامة وأقل تلوثا، كما مكن الصناعة الغذائية من تقليل الفاقد من القيمة الغذائية، ورفع الجودة النهائية للمنتجات.

ثالثاً: الصناعات الليبية القائمة على المنتجات الزراعية:

أ- الصناعات الغذائية:

يعد قطاع الصناعات الغذائية في ليبيا قطاعا ناشئا كغيره من القطاعات الصناعية الأخرى، وقد بدأ نموه الفعلي مع بداية السبعينات من قرن العشرين, في ظل سياسات واضحة تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق توسيع رقعة الأرض الزراعية للإنتاج الزراعي وتوسيع القاعدة الصناعية المعتمدة عليها, حيث ترتبط هذه الصناعة بالدرجة الأولى بالمواد الخام الزراعية والحيوانية؛ لذا ارتكزت في البداية على مدينتين كبيرتين هما طرابلس وبنغازي، ففي مدينة طرابلس ارتبطت الصناعة الغذائية فيها بإنتاج سهل جفارة الزراعي حيث توطنت فيها منذ العهد الإيطالي صناعة عصر الزيتون، وطحن الدقيق، وصناعة التبغ، والمياه الغازية، وتعليب الأسماك.

كما توطنت في مدينة بنغازي شرق البلاد صناعات طحن الحبوب، وإنتاج المعكرونة، والمياه الغازية، وحفظ الطماطم...الخ اعتمادا على ما تنتجها سهول المرج والجبل الأخضر من المحاصيل الزراعية المختلفة.

وقد بلغت حصة الصناعات الغذائية من المبالغ المخصصة للتنمية الصناعية خلال الفترة من 1970-1988م حوالي (260) مليون دينار، وتمثل(5.4 %)من إجمالي ما خصص للصناعات و البالغ قيمته (4.8) مليار دينار، ويجب أن هنا إلى أن ليبيا في تصنيعها للمواد الغذائية تعتمد على استيراد حاجاتها من هذا السلع من الخارج وخاصة تصنيع العلب وأجهزة البسترة والتعقيم والطرد المركزي وخزانات المعايرة والتبريد وآلات الطحن، والمواد كيميائية المستخدمة في التنظيف والتطهير، إضافة إلى الأحماض العضوية والنكهات والأصباغ والفيتامينات والمواد الحافظة من مضادات الأحياء الدقيقة ومانعات الأكسدة ومثبتات الألوان...الخ.

وأنشئت في البلد حديثا مصانع عديدة للإنتاج الغذائي، وفقا للمعايير الدولية، وتوزعت هذه الصناعات في مناطق جغرافية مختلفة من ليبيا حيثما توجد المواد الأولية، منها صناعة تعليب الخضر والفواكه والعصائر والمربيات والبقوليات والمخللات ورب التمر وأغذية الأطفال، وصناعة الخبز والخبيز ومطاحن الأعلاف والغلال والمكرونة والألبان...الخ وهي كالآتي:

1-مصانع الألبان: يوجد في ليبيا (11) مصنعا لإنتاج الألبان ومشتقاتها، وتعود ملكيتها إلى الشركة العامة للألبان، حيث قدر إنتاجها عام 2000م حوالي(231) ألف لتر بعد أن كان (180)ألف لتر عام 1988.

2- مجموعة مصانع الغلال الأعلاف: حيث يوجد في البلد (17) مصنعا تقوم بطحن الغلال وإنتاج الدقيق، موزعة على مدن ليبية مختلفة، وقدر إنتاج البلد من طحن الغلال للفترة من 2000-1989م حوالي (4733) ألف طن أي بمعدل سنوي (430) ألف طن،كما بلغ إنتاج البلد من الأعلاف للفترة المذكورة (8278) ألف طن أي بمعدل سنوي حوالي(753) ألف طن، وحوالي(1183) ألف طن سنوي من الغلال الأعلاف وقدرت قيمة الإنتاج المحقق في شركة المطاحن الأعلاف (213.8) مليون دينار وذلك عام 2004.

3- مصانع السميد: يوجد في البلد (8) مصانع لإنتاج السميد والمكرونة موزعة في مناطق مختلفة من ليبيا، حيث قدر إنتاج البلد من المكرونة للفترة 2000-1989م حوالي (923) ألف طن وبمعدل سنوي حوالي 84الف طن.

4-مصانع المعمورة: تضم هذه المصانع (15) مصنعا لإنتاج العصائر وتعليب الخضر والفواكه والمخللات ورب التمر ومعجون الطماطم وأغذية الأطفال.

5- مصانع المشروبات: بلغ عددها (9) مصانع موزعة في أنحاء البلاد لإنتاج المياه الغازية والمياه المعدنية.

6- مصانع تعليب الأسماك: بلغ عددها (5) مصانع موزعة في كل من مدن طرابلس وصبراتة والخمس و زوارة وبنغازي، وقدر إنتاجها للفترة من 2000-1989م بحوالي (8278) طن أي بمعدل سنوي حوالي (753) طنا.

7- صناعة الخبز والخبيز والحلويات: توجد (4) مخابز آلية موزعة في كل من مدن طرابلس ومصراته وسها وبنغازي، وقدر إنتاجها للفترة من 1989- 2000 م حوالي(57.2) ألف طن وبمعدل سنوي حوالي (5.2) ألف طن.

8- مصانع التبغ والكبريت: قدرت قيمة الإنتاج المتحقق من مبيعات الشركة العامة للتبغ حوالي(18.2) مليون دينار وذلك عام 2004م.

9.وقدر الإنتاج الليبي من الصناعات الغذائية عام 2000 م بحوالي (941.4) ألف طن، وأجمالي قيمة المبيعات للصناعات الغذائية لتلك السنة حوالي (249.5) مليون دينار(الهيئة العامة للتوثيق،2001).

وفي عام 2001 م مثل إنتاج الصناعات الغذائية في البلد نحو(31.6 %) من إجمالي قيمة الصناعات الوطنية (الهيئة العامة للتوثيق،2005)، بينما بلغت قيمة المبيعات في السنة نفسها من المنتجات الغذائية (40.9 %) من إجمالي مبيعات منتجات الصناعات التحويلية المحلية، وهذا يشير إلى أن مؤشر النمو الصناعي الغذائي الليبي في تصاعد مستمر(جدول 1)، ويعكس ذلك زيادة أعداد العاملين في المصانع العامة التابعة لقطاع الصناعات الغذائية والذي بلغ (5799) عاملا وذلك عام 2004م، بعد أن كان عدد العاملين (3329) عاملا وذلك عام 2000م (مجلس التخطيط العام،2004)، وبنسبة نمو سنوي بلغت (19%)، وهذه الزيادة الكبيرة مؤشر إيجابي يعكس مدى الاهتمام بهذا القطاع الحيوي، وتعاظم دوره في تغطية بعض احتياجات السكان المتزايدة للمنتجات الصناعية الغذائية.

جدول (1) الإنتاج الكمي للصناعات الغذائية للفترة من (1970 م – 2000 م) (مجلس التخطيط العام،2004)

نوع الصناعة	وحدة الإنتاج	الفترة من 1970- 1988 ف	الفترة من 1989- 2000 ف
طحن الغلال	ألف طن	4144	4733.2
المكرونة	ألف طن	998.1	923
الألبان	مليون لتر	622.6	703.7
الأسماك المعلبة	طن	14089	13623
الأعلاف	ألف طن	5620.8	8277.6
الخضر والفواكه	ألف طن	711.9	202.2
التبغ	ألف طن	47.1	602.7
الخبز والخبيز	ألف طن	40.9	57.2

1- محصول التمور:

تعد ليبيا من البلدان المنتجة للتمور الظروف المناخية السائد فيها على نمو هذا النبات الحيوي الذي يستهلك بشكل كبير من قبل السكان ويدخل الجزء الأخر لصناعة رب التمور، ويستعمل جزء آخر علفا لاستهلاك حيواني، وقدر استهلاك البلد من التمور حوالي 124 ألف طن سنويا (سنة 2002)(الهيئة العامة للتوفيق والمعلومات،2002)، حيث توزع الإنتاج كالآتي:

أ-الاستهلاك المباشر: بنسبة 69% من الإنتاج الكلي، أي بما يقرب من 85.5 ألف طن سنوي من التمور.

ب- استهلاك حيواني: بنسبة 30.5 % من إجمالي الإنتاج السنوي، أي بما يعادل (37.8) ألف طن.

ج- صناعة رب التمور: بنسبة 0.5% أي حوالي (613) طن في كل من مصنعي الدهن بإنتاج (412) طن ومصنع الخمس بإنتاج (201) طن وقدرت قيمة إنتاج رب التمور من هذه المصانع (593) ألف دينار وذلك عام 2002 بقيمة (967) دينارا للطن الواحد.(الهيئة العامة للتوفيق والمعلومات،2002)

2- محصول الزيتون:

يعد محصول الزيتون من الفواكه المهمة المنتجة في ليبيا ويستخدم بشكل كبير في الاستهلاك البشري وفي الاستهلاك الحيواني علفا للحيوانات، وكذلك في صناعة استخراج زيت الزيتون من عصر ثمار الزيتون بالمعاصر المنتشرة في مناطق مختلفة من البلاد، وتقوم هذه الصناعة على أساس تكرير الزيت المنتج من قبل هذه المعاصر في مصانع تكرير الزيوت النباتية واستخلاصها، وبلغت الكمية المستخدمة في هذا الإنتاج (105) ألف طن من الزيتون، بينما بلغت الكمية المنتجة من زيت الزيتون لسنة 2000م حوالي (1147) طنا منها (952) طنا في مصنع المنصورة، و(195) طنا في مصنع مخللات مصراتة، ويستخلص إنتاج طن واحد من زيت الزيتون من (91) طن زيتون. (مجلس التخطيط العام،2002)، أما كمية الإنتاج الداخلة في صناعة تعليب حبات الزيتون وحفظها فقدرت بحوالي (5400) طن زيتون مائدة، وتعد هذه الكمية قليلة؛ فهي تشكل 3% من إنتاج الكلي، وانخفاض هذه النسبة يعود إلى ارتفاع أسعار الزيتون المنتج محليا. وقدرت قيمة الإنتاج المحقق من شركة استخلاص الزيوت لسنة 2004م حوالي 18.5 مليون دينار.

ب- صناعة غزل والنسيج والملابس والجلود:

تعد صناعة الغزل والنسيج من بين أقدم الصناعات التي عرفتها البشرية، وقد كان للمصريين القدماء دور كبير في قيام هذه الصناعة، «فإليهم يرجع الفضل في معرفة صناعة المنسوجات الكتانية التي ما زالت أثارها

باقية في مقابر قدماء المصريين»(هارون، ص563).

وقد أتت هذه الصناعة منزلية يدوية في البداية، وكان لدولة بريطانيا دور مهم في تقدم هذه الصناعة نظرا لتوافر المراعي للحصول على الصوف ولسيطرتها على مناطق واسعة من العالم؛ مما يؤمن لها القطن مثل مصر والهند والولايات المتحدة الأمريكية قبل تحريرها، فضلا عن توافر الأسواق المستهلكة لهذه الصناعة داخليا وخارجيا في مناطق نفوذها، وتعد منطقة لانكشير أهم مناطق صناعة القطن في العالم ومازال لها شأنها في هذه الصناعة، وفي عام 1733م بدا التطور الميكانيكي لهذه الصناعة في بريطانيا باختراع آلة النسيج، وفي عام 1801م ودخلت تعديلات على آلات غزل القطن فتقدمت خطوات كبيرة إلى الأمام، وتشمل صناعة الغزل صناعة الصوف والكتان والحرير.

وفي ليبيا تعد صناعة النسيج من الصناعات التقليدية القديمة، وكانت بداياتها بدائية في أساليبها وإنتاجها وتقوم أساسا على الطريقة اليدوية، واستمر الوضع في العهد العثماني على هذه الحال(المهدي،1990،ص199)،واقتصرت الصناعة على إنتاج الحرف البدوية وكان أغلبها يعتمد على المواد الخام المحلية في المناطق الداخلية من ليبيا، وعلى المواد المستوردة في المدن الرئيسة، وقد اشتهر الليبيون بتفوقهم في بعض الحرف التي كانت مظهرا من مظاهر حضارتهم، كما هو الحال في صناعة السجاد والبسط ونقش الجلود من المواد الخام المحلية المستعملة التي كانت من المواد النباتية (نبات الحلفا، وسعف النخيل) والحيوانية (الصوف، والجلود)، أما المواد المستوردة فكانت القطن، والحرير، والصوف الناعم.

وكانت الصناعة الليبية صغيرة لسد الحاجة المحلية، وجزء صغير كان يباع للزوار والأجانب، واتخذت العملية الصناعية عدة أشكال ومنها(المهدي،1990،ص200):

1-تقديم المادة للصانع كالصوف أو القماش أو الجلد أو الأخشاب، ويكون دوره مقصوراً على تجهيزها وتشكيلها مقابل أجر يتفق عليه مقدماً، وكانت هذه الطريقة شائعة في الصناعات المنزلية.

2- تجهيز السلع بأكملها بواسطة الصانع نفسه، كما هو الحال في صناعة الجلود والحصر وأدوات الفلاحة.

3- عن طريق محلات وورش تنتج حسب الطلب.

وتمثلت هذه الصناعات في تلك الفترة بصناعة العباءات والبطاطين والمحارم والسجاد والبسط، فاستخدمت في ذلك أنواع عديدة من المواد الخام أهمها الصوف والقطن والحرير الصناعي، وكان الإنتاج يختلف باختلاف نوعية مادة الخام المستعملة ونوعية السوق، ففي المناطق الداخلية من ليبيا كان الإنتاج يحتوي على أنواع رخيصة استعملت فيها خيوط الصوف المصنوعة محلياً، أما المنسوجات الثمينة فكانت تعتمد على الخيوط الخفيفة المستوردة بالإضافة إلى خيوط الحرير. أما دبغ الجلود فتركز في المدن الرئيسة حيث توجد مدابغ محلية، واستغلت الجلود ذات النوعيات الرديئة في صناعة الأحذية الشعبية، والسروج والحقائب والأحذية الرخيصة، أما المنتجات الثمينة فقد استخدمت فيها الجلود المستوردة من مصر، كما برزت صناعات أخرى تركزت بالقرب من مناطق توافر مادة الخام بالإضافة إلى وجود الصناع المهرة، وأهمها: صناعة الصابون، وصناعة الخمور، والحصر، ومنتجات السعف، وتكرير الزيت، وتركزت هذه الصناعات في مدن طرابلس وبنغازي ومصراته.

أما الصناعات الحديثة في ليبيا بدأت فعلياً منذ عام 1924م في ظل الاحتلال الإيطالي للبلد، عندما أنشئ مصنع للتبغ في هذه السنة، وتلته مصانع إنتاج الغاز في عامي 1931و1933م، ومصنع إنتاج المياه الغازية عام 1930م، وتشير الإحصاءات لعام 1938م بأن عدد المنشآت الصناعية الليبية كانت حوالي (789) منشأة، شكلت صناعة المنتجات الزراعية منها حوالي (11%)، وكان أهمها صناعة عصر الزيت التي استحوذت على 50% من منشآت

هذا النشاط، ويمثل الباقي في صناعة البيرة والنبيذ والدقيق والمعكرونة، وزيت الخروع والتبغ والمياه الغازية، فضلاً عن الصناعات المتعلقة بالصيد البحري وخاصة استخراج الإسفنج وتعليب التن والسردين، وطبقاً لتقرير الأمم المتحدة فإن عدد المصانع في ليبيا بلغ 3121 مصنعاً وذلك عام 1956م(المهدي،1990،ص217) شكلت الصناعات الغذائية 50% منها، بما فيها المشروبات والتبغ، أما صناعة النسيج والملابس والأحذية شكلت 10% منها والباقي عبارة عن صناعة مواد البناء والأثاث وصناعات متنوعة تعتمد على مواد أولية مستوردة.

رابعا: التنمية الصناعية الزراعية الليبية

فقد بدأت التنمية الصناعية الحديثة في ليبيا بعد محاولة خلق مناخ مناسب وتهيئته لدفع الصناعة وتطويرها من المظهر التقليدي الحرفي إلى المظهر الآلي الحديث؛ وذلك بإصدار قانون تنمية الصناعات الوطنية رقم 51 لسنة 1956، وعدل عام 1961م، وقانون استثمار الأموال الأجنبية لسنة 1958م، وقانون إنشاء وزارة الصناعة عام 1963م، وشمل قانون تنمية الصناعة الوطنية إعفاءات عن ضرائب الدخل لمدة خمس سنوات ومن ضريبة الأملاك لمدة عشر سنوات، هذا بالإضافة إلى الإعفاءات الجمركية عن الآلات ومواد الخام. فقد أولت الدولة اهتماما خاصا بالصناعة، وقدمت لها قروضا للتشجيع والاستثمار، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة من مؤسسة التنمية الصناعية للصناعات المختلفة للفترة من عام 1965-1963م حوالي(494) ألف دينار، منها حوالي 60% للصناعات الغذائية ومشروبات غازية والنسيج، وجميعها صناعات خفيفة تعتمد على تصنيع المواد الزراعية والحيوانية المحلية، أو صناعات بسيطة في تشغيلها مثل حفظ الطماطم وطحن الحبوب، وتصنيع المنتجات البحرية كالتونة والسردين وغزل الصوف وصناعة النسيج وعصر الزيتون ...، واستحوذت هذه الصناعات على حوالي 60% من مجموع القروض الممنوحة لغرض التنمية الصناعية، وكان الدافع الأساسي لذلك هو الطلب المحلي المتزايد على السلع الاستهلاكية التي صاحبت ظهور البترول في البلد وتصديره منذ بداية عقد الستينات من قرن العشرين، أما الفترة المحصورة بين الأعوام 1987-1981م منحت مصرف التنمية الزراعية قروض صناعية بقيمة 16 مليون دينار ليبي موزعة على (253) مصنعاً ومنشأة صناعية في جميع المدن الكبيرة دون استثناء، استحوذت الصناعات الغذائية والنسيج على نحو 73% من مجموع المنشآت الصناعية التي حصلت على قروض صناعية، وبنسبة 65% من إجمالي قيمة القروض (أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط،1988م، ص19)، كما خصصت الدولة الليبية لغرض التنمية الصناعية ضمن الخطة الخماسية 1980-1976 حوالي (695) مليون دينار ليبي، منها (54) مليون دينار للصناعات الغذائية، و(19,15) مليون دينار لصناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود، وارتفعت قيمة الناتج الصناعي (القيمة المضافة) من صناعة النسيج والجلود من (2,3) مليون دينار وذلك عام 1970 إلى حوالي (7.8) مليون دينار عام 1980م، وارتفعت قيمة الناتج الصناعي للصناعات الغذائية من (17.8) مليون دينار عام 1975م إلى (32.8) مليون دينار عام 1980م. كما زاد عدد العاملين في الصناعات الغذائية من (8159) عاملا عام 1970 إلى (10504) عامل سنة 1980م(أمانة التخطيط،1980)، وزاد عدد العاملين في صناعة النسيج والجلدية والأحذية من (811) عاملا عام 1970إلى (4965) عاملا وذلك عام 1980م. وكانت الصناعات الاستهلاكية تسيطر بشكل كبير على هيكل الإنتاج الصناعي التي تشرف عليه المؤسسة الوطنية للتصنيع، فأغلب الإنتاج موجهة نحو تلبية الاحتياجات الرئيسية للسكان والمتمثل في الآتي :

1-الصناعات التي تلبي الاحتياجات الغذائية.

2-الصناعات التي تلبي احتياجات الملبس.

3- الصناعات التي تلبي احتياجات المسكن.

4- الصناعات الاستراتيجية للتصدير.

وقد تركزت الصناعات الليبية في المدن الساحلي الشمالي وذلك لسهولة الحصول على مواد الخام الزراعية والبحرية، فضلاً عن ملائمة الظروف المناخية، وعوامل اقتصادية واجتماعية أخرى. وفقاً للبيانات المتوفرة يمكن تتبع تطور صناعة الأنسجة والجلود الليبية بالفترات الآتية:

1- الفترة بين عامي 1970 – 1988م:

اهتمت الدولة بصناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود لأهمية هذه الصناعات في حياة المواطنين، وأولت الدولة اهتماما خاصا بهذه الصناعات التي برزت فعلاً إلى الوجود بعد عام 1970 م ومنها:

*- صناعة النسيج: بلغ إنتاج النسيج للفترة من 1970 -1988م حوالي (469) مليون متر، وزاد الإنتاج إلى (129) مليون متر للفترة من 1981-1985م، في حين وصل الإنتاج للفترة من 1985-1988م إلى حوالي (62) مليون متر (مجلس التخطيط العام، ص80)، كما قدر إجمالي ما أنتج للفترة من 1970 -1988م من النسيج حوالي (277) مليون متر.

*- صناعة الأردية: حيث قدر إنتاج المصانع الليبية من الأردية لفترة من 1970 -1980م بما يعادل (7165) ألف وحدة، وتضاعف الإنتاج من عام 1980 -1988م حيث وصل إلى (14161) ألف وحدة إنتاج.

*- صناعة دبغ الجلود: تعد صناعة دبغ الجلود من الصناعات التابعة للقطاع العام، وقد تطورت كثيراً اعتمادا على مادة الخام المحلية المتوفرة بكثرة في البلد لتوفر ثروة حيوانية ضخمة حيث ساعدت على نمو الصناعات الجلدية وتطورها، وقد زاد إنتاج البلد من (15.6) مليون قدم^2 للفترة من عام 1980-1973 م إلى ثلاثة أضعافها تقريباً، وبلغ الإنتاج للفترة من 1981- 1988م حوالي (44.1) مليون قدم^2.

*- صناعة الأحذية: بدأت صناعة الأحذية في ليبيا منذ عام 1973م وقدر إنتاجها حوالي (425) ألف زوج من الأحذية للفترة من عام 1973-1988م، وقد حققت هذه الصناعة معدلات نمو مرتفعة اعتمادا على مادة الخام المحلية المتوفرة في البلد، وأنشأت مصانع بتقنيات حديثة في مناطق مختلفة من الدولة (طرابلس، بنغازي، مصراتة، طبرق). وقد أغلقت بعض من هذه المصانع لأمور إدارية مختلفة وخاصة في مدن (طبرق، والمرج، وسوسة..الخ).

*- صناعة البطاطين: تعد هذه الصناعة حديثة العهد في ليبيا، وبدأت عام 1981م متمثلة بمصنع المرج بالجبل الأخضر بطاقة إنتاجية سنوية مقدرة(900) ألف وحدة، حيث بلغ إنتاج المعمل من البطاطين للفترة من 1981-1988م حوالي (39344) ألف وحدة (مجلس التخطيط العام، ص81).

*- صناعة السجاد والفرش: بدأت هذه الصناعة في ليبيا منذ عام 1986م وذلك للتقنية العالية التي تتطلبها هذه الصناعة من الآلات والمعدات المتطورة، فضلاً عن توفر الأيدي العاملة المدربة، وقد قدر إنتاج البلد منها خلال الفترة من 1986-1988م بحوالي (7,2) مليون متر مكعب، وتتمثل هذه الصناعات في الآتي:

1- مجمع بني وليد للسجاد، وهو أكبر مجمع أنشئ في البلد لهذا النوع من الصناعة.

2- مصنع جنزور للنسيج والصباغة والتجهيز، حيث بدأ الإنتاج في هذا المصنع عام 1976م وبطاقة إنتاجية بلغت (24,5) مليون متر.

3- مصنع غزل الصوف بالمرج، ويتم فيه إنتاج البطاطين وذلك بالتكامل مع مصنع البطانيات.

4- مجمع بني وليد لصناعة السجاد بطاقة إنتاجية (2,1) مليون متر مربع في السنة.

5- مصانع إنتاج الملابس الجاهزة والداخلية (62) مصنعا بطاقة إنتاجية كلية (22,5) مليون قطعة سنويا.

6- مصانع الجلود والأحذية، بطاقة إنتاجية في صناعة الجلود حوالي (10) مليون قدم مربع في السنة، وتركز في مدينتي طرابلس وبنغازي، وتتكامل هذه الصناعة مع صناعة الأحذية التي تبلغ طاقتها الإنتاجية نحو (12,2) مليون زوج (الهيئة العامة للمعلومات والتوفيق،2000، ص329) وتركز في أربعة مصانع رئيسة في طرابلس، وبنغازي، ومصراته، وطبرق.

2- الفترة الثانية- من 1988-2004م :

تطور الإنتاج الصناعي في مختلف الصناعات ومنها صناعة الغزل والنسيج والجلود؛ وذلك لزيادة الاستثمار في هذه الصناعة وإنشاء مصانع جديدة، كما تميزت المرحلة تعليق إنتاج مصانع أخرى لفشلها في الاستمرار في أداء وظائفها، وهي:

-**مصانع النسيج**: قدر إنتاج النسيج للفترة من 1989-2000 بحوالي (149.1) مليون متر، حيث انخفض معدل الإنتاج السنوي من (15) مليون متر للفترة من 1970- 1988إلى حوالي (13.5) مليون متر للفترة اللاحقة.

-**إنتاج الأردية:** قدر إنتاج المصانع من الأردية للفترة من 1989-2000 حوالي (9369) ألف وحدة بمعدل سنوي حوالي (852) ألف وحدة، حيث انخفض معدل الإنتاج كثيراً عن الفترة السابقة بعد أن كان معدل الإنتاج السنوي حوالي (1185) ألف وحدة وذلك عام 1995م.

-**صناعة الجلود:** حيث بلغ إنتاج مصانع دبغ الجلود للفترة من 1989-2000 م حوالي (58,8) مليون قدم بعد أن كان الإنتاج في المرحلة السابقة حوالي (59.7) مليون قدم.

-**صناعة الأحذية :** انخفض إنتاج ليبيا في هذه المرحلة من صناعة الأحذية، حيث بلغ إجمالي إنتاج البلد في هذه المرحلة حوالي (60) ألف زوج أي بمعدل سنوي (5455) زوج بعد أن كان المعدل السنوي في المرحلة الأولى (23577) زوج، ويعزى هذا الانخفاض إلى عملية تمليك المصانع الكبيرة للقطاع الخاص.

-**صناعة البطاطين:** شهدت هذه الصناعة هي الأخرى انخفاضا كبيراً في إنتاجها، حيث وصل إلى (314) ألف وحدة إنتاجية، بعد أن كان إنتاجها (4372) ألف وحدة في الفترة الأولى (1988-1981م)، ثم توقف إنتاج البطاطين نهائياً بعد عام 2000 م.

المصادر:

1 - خلف بن سليمان بن صالح النمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1999م.

2 - عبد علي مهدي، مبادئ الصناعات الغذائية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، بغداد،1985م.

3- محمد عبد الجليل أبو سنينة، الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا، محاولة في استشراق المستقبل، الهيئة القومية للبحث العلمي، سلسلة دراسات وتقارير علمية، رقم 2 لسنة 1993.

4 - عبد الباري شوشان الزنى، تقييم الأهداف والاستراتيجيات في الخطط السابقة في التنمية الزراعية في ليبيا، الماضي والحاضر، مجلس التخطيط العام، طرابلس،2002 م.

5- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، العدد،46، الربيع الأول، 2006م.

6 - الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات، كتيب الجيب الإحصائي، طرابلس،2001 م.

7 - الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات، كتيب الجيب الإحصائي، طرابلس،2002 م.

8- الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات، كتيب الجيب الإحصائي، طرابلس،2005م.

9- مجلس التخطيط العام – الإنتاج الكمي للصناعات للفترة من 1970- 2004 م
10- مجلس التخطيط العام، الخطة الخمسية الثانية 2001 -2005م للقطاع الزراعي.
11 - علي أحمد هارون، أسس جغرافيا الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة. ص563.
12- محمد المبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1990،2، ص199.
13- أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط، منجزات الفاتح العظيم،18 عاماً،1988م.
14- أمانة التخطيط، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة لسنة 1980م، طرابلس، 1980م.
15- مجلس التخطيط العام، إحصاءات الإنتاج الكمي المحقق لأهم الصناعات للفترة من 2000-1970م، ص80.
16 - مجلس التخطيط العام، الإنتاج المحقق لأهم الصناعات للفترة من 2000-1970م، ص81.
17 - الهيئة العامة للمعلومات والتوفيق، الثورة في ثلاثين عام، طرابلس، 2000م، ص329.